دور الدول المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجزائر نموذجاً)

Maghreb countries role in countering asymmetric security threats (Algeria as a model)

عبير يجار

جامعة سطيف2، الجزائر، a.yadjar@ univ-setif2.dz

مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الإستعمارية

كريم رقولي

جامعة سطيف2، الجزائر، k.regouli@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2021/09/07 **تاريخ القبول:** 2021/12/06 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص:

يعاني العالم من تهديدات لم تُعهد في السابق وهو ما أطلق عليها بالتهديدات اللاتماثلية والتي يكون فيها الطرفين غير متكافئين، وهذا النوع من التهديدات مس الدول المغاربية فأصبحت هاجس أمني لديها لا بد من درئه والحد من تداعياته، ومن بين تلك التهديدات ظاهرة الجريمة المنظمة، الجماعات الإرهابية، تجارة الأسلحة، الهجرة الغير شرعية، ومن ثم فقد عملت الجزائر كدولة من دول المغرب العربي على الحد من آثار تلك التهديدات على الأمن المغاربي وفق استراتيجيات وآليات مبنية على عقيدة أمنية راسخة لدى الدولة الجزائرية، ولعل أهم تلك الاستراتيجيات حول الظاهرة الإرهابية مثلاً هو العمل على تجفيف منابع الأموال التي تقتات منها الجماعات الإرهابية، وتجريم استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض تجنيد الإرهاب مع مناداتها الدائمة بضرورة تنسيق استخباراتي فعال بين دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: *التهديدات اللاتماثلية، الأمن المغاربي، الاستراتيجية الأمنية الجزائرية.*

Abstract:

The world suffers from threats that have not been pledged in the past, which has been called asymmetric threats in which both sides are unequal, and this kind of threat has affected the Maghreb countries, which has become a security concern that must be addressed and reduced its repercussions including the phenomenon of organized crime, terrorist groups arms trade, illegal immigration, and thus Algeria as a Member of the Maghreb has worked to reduce the effects of those threats on Maghreb security according to strategies based on a well-established security doctrine. The Algerian state, perhaps the most important of these strategies on the terrorist phenomenon, for example, is to work to dry up the sources of funds from which terrorist groups are derived, and to criminalize the use of information technology for the purposes of recruiting terrorism, while constantly calling for effective intelligence coordination among the countries of the region.

Keywords : *Asymmetric Threats, Maghreb Security, Algerian Security Strategy.*

* **المؤلف المرسل عبير يجار، a.yadjar@univ-setif2.dz**

مقدمة

تعاني المنطقة المغاربية من تهديدات أمنية لاتماثلية كظاهرة الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة الغير شرعية مما دفع بالدول المغاربية العمل وفق استراتيجيات لدرء مثل هذه التهديدات الجديدة، ومن بينها الدولة الجزائرية التي تبنت استراتيجية أمنية تقوم على مبادئ عقيدتها الأمنية مع الأخذ بالاعتبار مدى خطورة التهديد اللاتماثلي الغير معهود في السابق.

ومن خلال ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الجزائر في درء التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية؟

ومن خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-فيما يتمثل مفهوم التهديد الأمني اللاتماثلي؟

2-فيما تتمثل التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية؟

3-ماهي طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية؟

4-ماهي الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في درء التهديدات الأمينة اللاتماثلية في المنطقة المغاربية؟

وكإجابة مؤقتة عن الإشكالية المطروحة تم تبني الفرضية التالية:

إن عمل الدول وفق استراتيجيات وآليات تراعى فيها وضعية القضية المراد معالجتها والحد من تبعاتها السلبية، فإن ذلك يؤدي بدوره إلى تحقيق النتيجة المرجوة من طرف الدول، وفعالية الاستراتيجية التي يمكن اتبعاها تجاه أي قضية من القضايا أخرى.

المناهج المستعملة: تم الاعتماد على **المنهج الاستنباطي** من خلال معالجة الموضوع من الكل إلى الجزء وذلك من خلال التطرق إلى التهديدات الأمنية اللاتماثلية كمفاهيم جديدة، ثم إلى الاستراتيجية الأمنية الجزائرية المتبعة لدرء هذه التهديدات التي طرأت على فضائها المغاربي.

كما وتم استخدام **منهج دراسة حالة The Case of Study** والذي اعتمد عليه كمحاولة لدراسة المنطقة المغاربية وأهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجهها، وأهم الاستراتيجيات التي اتخذتها الجزائر كدولة من دول المنطقة للحد من تلك التهديدات.

ومن خلال ما سبق تم طرح الخطة التالية:

1- مفهوم التهديد الأمني اللاتماثلي

2- التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية

3- طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية

4- الاستراتيجية الأمينة الجزائرية في درء التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية

1. مفهوم التهديد الأمني اللاتماثلي:

إنَّ نوع التهديدات الأمنية اليوم تستمر بالتحول نتيجة العديد من الأسباب أهمها ظاهرة العولمة وليس بالضرورة كما هو متعارف عليه أن تكون تلك التهديدات تهديدات عسكرية نتيجة حروب ونزاعات. بل تطورت لتمس أمن الفرد في حقوقه الأساسية. (لعيساوي 2016، ص.11)

أ- تعريف التهديد الأمني اللاتماثلي:

دَفَعَّت الدراسات الأمنية العديد من الباحثين إلى تغيير مفهوم الأمن منذ السبعينيات **(70)** والابتعاد عن فكرة حصره في القطاع العسكري أو اعتباره مجرد مرادف للدفاع أو الحرب، هذه في حالة "**جوزيف ناي**" "**Joseph Nye**" و"**ريتشارد أولمان**" "**Richard Ullman**" و"**جيسيكا ماثيوز**" "**Jessica Matthews**"، والعديد من المؤلفين الآخرين الذين أجروا دراساتهم باستخدام توسيع مفهوم الأمن الذي يشمل تهديدات أخرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية والطبيعية البيئية. (silva 2019, p.201)

طبيعة التهديدات الأمنية تغيرت من نمطها التقليدي إلى نمطها الجديد وأصبح يصطلح عليها بـ "**التهديدات اللاتماثلية**" "**Asymmetric Threats**" وبصورة أكثر دقة "**التهديد الهجين**" "**Hybrid Threat**" كتعبير عن زيادة التعقد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الأمنية، فالتهديدات التماثلية تطلق عليها بالتهديدات التقليدية التي تتميز بالطابع العسكري الذي بين الدول.

إلا أن التهديدات اللاتماثلية هي التهديدات المرتبطة بمشاكل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية وما يصاحبها من انتهاكات لحقوق الانسان والابادة الجماعية، والتي تجد في الدول غير المسؤولة أو الفاشلة مكاناً مثالياً لها، مشكلة بذلك ما اصطلح عليه بالتهديدات **اللاتماثلية أو اللاتناظرية** أو غير المتكافئة حيث تكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة. وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد المتعلقة بالطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى. (موسى محمد علي 2020، ص.4)

ومن أمثلة هذه التهديدات حروب تكون بين دولة ومنظمة إرهابية أو عصابات الجريمة المنظمة. **(جارش عادل 2017، ص).** والتنظيمات الإرهابية تشبه شبكات الجريمة المنظمة في استخدامها **(أو التهديد باستخدامها)** للقوة والاختلاف الأهم والأساسي والذي تعتبره الدولة أكبر مهدد أنه بينما تعمل عصابات الجريمة المنظمة على ازدياد ثرواتهم فإن الشبكات الإرهابية تكون لها **أهداف سياسية**، وهو ماعرفه «**هوفمان**" "**Hoffman**" حول ظاهرة الارهاب بأنها "خلق واستغلال الخوف من خلال العنف أو التهديد بالعنف سعياً وراء التغيير السياسي".(Srikanth2014, pp.3-4)

إنَّ توسيع تركيز السياسة من التهديدات العسكرية إلى التحديات العالمية الجديدة التغير البيئي العولمة فضلاً عن الضغوط البيئية المتنوعة يتطلب تغييراً أساسياً في عقلية واضعي السياسات والمجتمع العلمي وقد أدى ذلك إلى الاتساع من البعد السياسي العسكري للأمن بما في ذلك البعد الاقتصادي، الابعاد المجتمعية وخاصة البيئية وكان رد فعل العديد من الدول في وثائق الدفاع الوطني والاستراتيجية الوطنية وثائق للتغير الأساسي في طبيعة التهديدات الأمنية.(Brauch, p.8)

ب- أهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تحددها الفواعل الدولية:

وصفت **الولايات المتحدة الأمريكية** التهديدات الأمنية الجديدة **(اللاتماثلية)** التي تهدد أمنها القومي كما يلي:

-تهديدات أمنية مفاجأة وغير مألوفة
-الأساليب والتكتيكات العملية الجدية التي تستخدمها المجموعات لتهديد الأمن الأمريكي
-غموض وصعوبة تحديد ماهية العدو للأمن الأمريكي. (جارش 2020).

وأقر **الأمين العام للأمم المتحدة** مجموعة من التهديدات الجديدة في تقريره:

-التهديدات الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية مثل (فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتدهور البيئي)
-الصراع بين الدول
-الصراع الداخلي (بما في ذلك الحرب الأهلية والإبادة الجماعية)
-الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية
-الإرهاب
-الجريمة المنظمة عبر الوطنية. (Thomashausen 2005, p.14)

ما يميز الأمن في عالم اليوم تغيرات سريعة فلم يعد يقتصر فقط على تأمين سلامة الدول من الوقوع تحت سيطرة القوات العسكرية لدولة ما، فقد زُعزع هذا المفهوم على نحو أبرز التساؤل حول مدى فعاليته في إدراك التهديدات المحدقة بالأمن فالعدو لم يعد محدداً والتهديدات لم تعد عسكرية بطبيعتها وحتى الدول لم تعد هي صاحبة الحل والربط في هذا المجال.

فالسياسة العالمية اليوم تواجه أنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات التقليدية الداخلية ولكن مهددة باستراتيجيات مبتكرة وخطرة لفواعل من غير الدول. كما أنها في المجمل ذات طبيعة غير عسكرية وتفتقد لقاعدة أرضية خاصة **(الامكانية/ التهديد/ نهاية الجغرافيا)**، ومن ثم لا يمكن التعاطي معها ولا الضغط عليها فالخطر المحدق بالأمن هو اللايقين.

ونجد مثلا "**هيلد**" "**Held**" وآخرون في كتاب بعنوان "**Gomobalisation Transformation**" "**تحويل العولمة**" سبع فرضيات أساسية حول تأثير العولمة في قضايا الأمن التقليدية كما يلي:

- إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم تعني أنه بينما يطور المجددون ويستخدمون حدوداً فاصلة في الأسلحة المتطورة فإن دولاً أخرى تضطر للحصول على أحدث المعلومات والأنظمة أو أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها.

- لم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائياً بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الاعلام بمهارة لإعلام الرأي العام. تحتاج معظم الحروب الان إلى الهدوء السياسي لأنها الان رأسمال شديد وإمكانيات محددة أكثر. (الزرفي 2019، ص ص. 474-475)

- العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية MTR فتقنيات المعلومات تحول القدرات العسكرية الموجودة، وإدارة الحروب، والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة.

- تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل لأن القادة يستطيعون الاشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.

- العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي الالكترونيات أو البصريات تتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعاً لقرارات إعمال سلطات أخرى.

- تصبح تهديدات أمن الدول أكثر انتشاراً ولم تعد عسكرية بطبيعتها.

- تفرض العولمة تغييرات جذرية في الدول وتسلط الضوء على عجز الحكومات القومية عن ضبط أمن مواطنيها. (السعيري والزرفي 2019، ص.475).

وفي سياق التهديدات الأمنية الجديدة قدم "**روبرت كابلن**" "**R.Kaplan**" أهم الاطروحات الجديدة ضمن براديمات الفوضى التي تسيطر على أدبيات العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. حيث يرى "**كابلان**" في مقال نشر له بمجلة **The Atlantic** تحت عنوان "**The coming Anarchy**" "**الفوضى الآتية أو القادمة**" أن الندرة **Scarity**، الجريمة **Crim**، الاكتظاظ السكاني **Over population**، العشائرية **Tribalism** الامراض تشكل تهديداً للأمن العالمي وبأنها تهديدات يمكن لها تدمير ما أسماه بـ "**النسيج الاجتماعي لكوكبنا**". (فريجة وفريجة 2016، ص.162) .

ج- عناصر تحليل التهديدات الأمنية:

تستدعي دراسة التهديدات الأمنية تحديد عناصر تحليلها التي تؤثر في تحديدها عبر مختلف مستويات الأمن وهي بمثابة أجندة لفهمها وتحديدها وتتمثل هذه العناصر في:

- **طبيعة التهديد:** ويقصد به نوعه وأبعاده سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

- **مكان التهديد:** اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي سواء أكان مباشراً أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدَّة دول أو محدَّد في دولة مُعيَّنة.

- **زمان التهديد:** تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمراريته (مؤقت-مستمر) وهل هو ثابت أو متغيّر

- **درجة التهديد:** قوتّه وخطورته حيث كلَّما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره

- **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وخطورة التّهديد ومدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده. (عكروم 2011، ص ص.32-33).

د- أنواع التهديدات الأمنية:

إن موضوع التهديدات الأمنية الجديدة أخذ اهتمام كبير من قبل المراكز والمعاهد العالمية ذات الصلة (فريجة وفريجة 2016، ص.163). هذا وقد تنوعت توجهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التّهديدات الأمنية فمنهم من يرى أنّ الأنواع الرّئيسية للتّهديدات هي:

تهديد الهجوم العسكري/ تهديد النّشاط الإجرامي/ تهديد بقاء الانسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي الّتي تهدّد بقاء الانسان على المدى الطويل، ويمكن النّظر إلى تهديد النّشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي وإما كفئة بحدّ ذاتها. (عكروم 2011، ص.31) .

وكما هو متعارف عليه فطبيعة التهديد الأمني الجديد قد يكون مصدره داخلي أو خارجي والعوامل المتسببة في التهديد قد تكون عوامل بشرية أو بيئية أو تكنولوجية، ويكون هدف المهاجم منها تسبب في تهديد متعمد أو عرضي. (Jouini and others 2014, p.5) . وقد حددت دراسة بحثية قام بها **"المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية"** خمسة أنواع من التهديدات الجديدة المتعلقة بـ "**الأمن الناعم**" وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن نطاق مهددات أمن الافراد الدولة والمجتمع. وتتمثل أنواع التهديدات الجديدة المتعلقة بـ "**الأمن الناعم**" كما هو موضح في الشكل التالي: (فريجة وفريجة 2016، ص.162)

الشكل 01: جدول يوضح أنواع التهديدات الجديدة المتعلقة بالأمن الناعم

أنواع التهديدات الأمنية الجديدة

المضمون	الخصائص
المخاطر الفردية Individual Risks	كتعرض الافراد إلى تهديد الجرائم والامراض
المخاطر المجتمعية Community Risks	مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية
تهديدات عابرة للحدود Cross Border Threats	مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين
الازمات الزاحفة Ceeping Crises	ويتعلق الامر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية

المصدر: أحمد فريجة ونبيلة فريجة. (2016). الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة. دفاتر السياسة والقانون (14)، ص.162.

إن التغيرات الأمنية الجديدة والتي أفرزتها التحولات الدولية في تحول الفواعل الدولية ومصادر التهديد، لم تعد الدول محل الخطر بل فواعل شبكية تؤثر في طبيعة العلاقات بين الأطراف الدولية كما أصبح الوضع الأمني رهن كيانات أكبر لتعقّد الرّوابط بين مختلف الأسباب وتأثير الفواعل بها مما يجعل ضرورة تفعيل الكيانات الإقليمية بناء على المصالح المشتركة. (عكروم 2011، ص ص.184-185).

2. التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية:

في ظل التهديدات المتزايدة في المنطقة المغاربية فإن الأمر أصبح يلزم على دول المنطقة وضع التدابير والاستراتيجيات من أجل مواجهتها نظراً لسرعة انتشارها خاصة إن توفرت لها البيئة الخصبة لذلك. (بن عبد الله وسبتي 2020، ص.10). إن المنطقة المغاربية تعاني من تهديدات أمنية تهدد السلام والأمن في المنطقة وتمس القطاعات الحيوية لدول المنطقة سواء القطاع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الإنساني ... إلخ.

أ- أهم تصنيفات التهديدات التي تواجهها المنطقة المغاربية:

- **التهديدات البنيوية:** وهي تلك المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدول والتي تنتج معها الفقر والاقصاء والتهميش، وتغذي مع ذلك التطرف واحتمالات ظهور العنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي. وتحتوي هذه التهديدات البنيوية على التهديدات التالية:

- انتشار التطرف الديني بين الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة بشكل يغذي معه الانقسامية الاجتماعية والتشرد السياسي وهذا بطبعه ينتج حركيات إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك حركيات التوظيف السياسي للقيم المجتمعية لأغراض تغيير الدولة والمجتمع (ثنائية التطرف والإرهاب).

- انتشار التطرف اللغوي واحتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية (أزمة القبائل في الجزائر وأزمات الريف في المغرب).

- انتشار ثقافة العنف السياسي لانسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع مما يفقد أو يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويجعل من خيار العنف احتمالاً وارداً.

- يُفَعل الفقر والتهميش ظاهرة الهجرة الداخلية وما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبرى (الجريمة الفساد الأخلاقي، المخدرات، الدعارة...).

-**التهديدات النسقية**: وهي النابعة من ضعف التفاعل الإيجابي داخل النسق السياسي (النسق العالمي) النسق الفرعي (المغرب العربي) أو فيما بينهما. ومن بين هذه التهديدات ما يلي:

- انتشار الجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالمخدرات، الدعارة، تجارة الأسلحة الخفيفة التهريب، ومع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي (محند برقوق 2020)، **إذ تشكل تهديداً قوياً للدولة وأمنها القومي، ويحدد البنك الدولي الجريمة المنظمة بأنها شبكة تستخدم القوة والاكراه للسعي وراء الثروة.** (Srikanth 2014, p.3).

- الإرهاب كظاهرة عالمية عابرة للأوطان

- الهجرة السرية من الدول الافريقية التي تجعل المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلفه من تداعيات على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية لهذا المشكل خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة.

- **المتاجرة بالمخدرات سواء لكون المغرب منتجة للقنب الهندي أو لتحول بعض الدول وموانئها ومطاراتها وحدودها منفذاً لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا.** (برقوق 2020)

ومع ثمانينات **(80)** القرن العشرين **(20)** وظهور المؤتمرات الدولية وتطور الدراسات الأمنية تطورت آثار التهديدات فلم تعد تقتصر على الدولة فقط، بل تم تركيز على أمن الفرد كما هو مذكور سابقاً. ولطالما سلطت **تقارير التنمية البشرية والاعلان العالمي لحقوق الإنسان** على ضرورة حفظ الامن البشري **(أمن الفرد)** من خلال وجوب ضمان حرية التعبير وحرية العبادة، والتحرر من الخوف، وكان لتقارير التنمية البشرية تحديد أكثر للأبعاد الأساسية للأمن البشري تمثلت في البعد الاقتصادي، الصحي، الشخصي، السياسي، الحق في توفر الطعام، الحق البيئي، والحق في التواصل الاجتماعي.(Gasper, p.2).

كما وأكدت بدورها **الأمم المتحدة** في إطار حماية الفرد من العنف الجسدي على حق التحرر من الخوف والتصدي للفقر وأكدت في جدول أعمال **2030** على الحق في الحرية للعيش بكرامة. وتم صياغة تعريف حول الأمن البشري من طرف **الجمعية العامة** بأنه "**حق الناس في العيش بحرية وكرامة متحررين من الفقر واليأس، وجميع الأفراد خاصة الضعفاء منهم الحق في التحرر من الخوف والمساواة للتمتع بجميع حقوقهم وتطوير إمكاناتهم البشرية بشكل كامل**".(CCOE, pp.4-5)

ب- أهم التهديدات التي تواجه الفرد المغاربي:

إن أمن الفرد المغاربي يواجه تهديدات من شأنها التأثير عليه وعلى نشاطاته ويمكن حصر تلك التهديدات فيما يلي:

- **التهديدات السياسية:** فالمجتمعات المغاربية تعاني من إشكالية الشرعية وضعف العلاقة بين الحاكم والمحكوم وما يؤججه هو توغل السلطة واستخدامها للعنف والقهر كأساس لحماية بقائها واستمرارها الذي عجزت عن تحقيقه برضا الشعب.

- **التهديدات الاقتصادية:** فاقتصاديات المغرب العربي غير منتعشة والتي يمكن رصدها ببساطة من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي والصادرات، وهذا ما يؤثر على الأمن الاقتصادي للفرد المغاربي الذي يسعى إلى مستوى معيشي تتوافر فيه الشروط الاقتصادية المتاحة للحياة.

- **التهديدات الاجتماعية والثقافية:** فترتبط بأمن الفرد المغاربي الذي ينصرف إلى حماية ثقافته العربية الإسلامية والإبقاء على تميزه عن الآخر وتوفير الظروف والإمكانيات التي تكفل له تعليماً راقياً، وفرص لتشكيل معرفة صحيحة تستقيم مع الثقافة المنزهة عن مطالب التغريب والتغلغل الثقافي الذي يشوه مصادر تكوين الشخصية المغاربية. (بلخير 2017، ص ص.49-50.).

لكن هذا لا ينفي من بقاء الدولة الفاعل الهام في السياسات الدولة. والتي ترى بأن التهديدات الحقيقة هي تلك التهديدات التي تمس بالدول وليس بالأفراد بالضرورة وتبقى على الطرح الوضعي في الدراسات الأمنية، ومن بينها الدول المغاربية التي تعتبر **ظاهرة الإرهاب والهجرة الغير شرعية** من التهديدات الحقيقية لأمنها، خاصة أن **ظاهرة الإرهاب** كتهديد استراتيجي متنامي أصبح ظاهرة عالمية.

وعرف إقليم **المغرب العربي** ظاهرة الإرهاب بشكل كبير لوجود عدة عوامل ودوافع من بينها الاستبداد المحلي الطغيان الأجنبي وما نتج عنه من توتر وشعور بالظلم، وقد عرفت المنطقة المغاربية تطوراً نوعياً في توجه بعض الجماعات الإسلامية هذه الحركات التي عرفت انتشاراً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أَلقَت هذه التطورات بأثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعاً جديداً من أنواع التهديد الأمني، فهذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة.

الخريطة 01: تدفق الجماعات الإرهابية من القرن الافريقي نحو المغرب العربي

المصدر: مراد حجاج. (2019). التهديدات الأمنية الجديدة للأمن المغاربي: نحو مقاربة أمنية إقليمية مشتركة. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. <<http//www.politics-dz.com>>

هذا بالنسبة للتهديد الإرهابي أما **ظاهرة الهجرة غير الشرعية** فتشكل حالة معقدة جداً تشمل العديد من الحالات (الأمنية، السياسية، الاقتصادية والإنسانية)، وفي مواجهة هذا الواقع وجدت الدول المغاربية نفسها في وضعية جد صعبة باعتبارها دول الانطلاق والعبور وفي نفس الوقت وجهة للمهاجرين الأفارقة فظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات أهمية خاصة في منطقة حوض المتوسط، حيث يشكل قضية مركزية في العلاقات بين دول الضفتين. (بخوش وبوراس 2020، ص ص.207-204).

إنَّ التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تشهدها المنطقة المغاربية متشابكة ومتداخلة يغذي بعضها البعض إلى حد أنها تشكل حلقة مفرغة يجب العمل على دَحرها أولاً قبل الانتقال إلى المواجهة الجزئية لكل تحدي على حدا وذلك من خلال تواصل صناع القرار المحليين إلى الإدراك الجيد والشامل لمصادر التهديد الحقيقية في المنطقة، وذلك من خلال محاولة تجاوز التعامل فقط مع المشاكل الطارئة كالإرهاب والتركيز على

مختلف القضايا الأمنية والاجتماعية والثقافية الأخرى التي ظهرت في المنطقة. (بخوش وبوراس 2020، ص.218).

3. طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية:

تعتبر العوامل التاريخية والجغرافية والايديولوجية من العوامل التي كان لها الأثر في العقيدة الأمنية الجزائرية (فلاك 2019، ص.1091). وقد مرت بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ساهمت في بلورتها وتكييفها مع المعطيات والظروف المحلية والإقليمية والدولية. وقد أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينات **(90)** القرن العشرين **(20)** بعداً براغماتي جديد.

أ- أهم عوامل ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

وتتمثل أهم **عوامل ومرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية** كما يلي:

- **العامل التاريخي:** للاحتلال الفرنسي دوراً كبيراً في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، فقد عمل الاستعمار على طمس الشخصية الجزائرية والهوية الجزائرية، لكن قوبل بمقاومة اتخذت أشكالاً متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي.

وقد تكتلت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية بحيث ساهمت الثورة الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد إخراج المستعمر الفرنسي وعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخلياً وخارجياً.

- **العامل الجيوبوليتيكي:** عَمل الموقع الجيوبوليتيكي بشكل كبير في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية فموقع هذه الأخيرة يجعلها نقطة تقاطع استراتيجي مغاربياً ومتوسطياً وإفريقياً. هذه الأبعاد الجغرافية الأساسية ساهمت في رسم معالم عقيدة الأمن الوطني الجزائري من خلال الدور الجزائري المحوري في دعم حركات التحرر ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومساهمتها الفاعلة في ديناميكيات التفاعلات الإقليمية. (بوسكين 2019، ص.1335).

- **العامل الايديولوجي:** لعبت المواثيق الوطنية الدور الكبير في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية فقد رسمت في البداية الايديولوجية الاشتراكية مبادئها وأهدافها لفترة تقارب ثلاث عقود ولعل من أبرز تلك الأهداف مناصرة حركات التحرر في العالم كالقضية الفلسطينية.

ب- العقيدة الأمنية الجزائرية من الثمانينيات (80) إلى الوقت الراهن:

قبل نهاية الثمانينات تغيرت العقيدة الأمنية الجزائرية نتيجة الأحداث الاجتماعية في أكتوبر **1988** ثم في بداية التسعينات **(90)** شهدت مرة أخرى تغيرات في تلك العقيدة من أجل مواكبة الترتيبات السياسية الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة. **(فلاك نور الدين 2020، ص ص.1091-1093)** إنّ المرتكزات والعوامل السابقة الذكر ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الراهن كانت متنوعة وأن شكل التهديدات تلك ساهم في تحديد شكل العقيدة الأمنية الجزائرية. (زياني، ص.292).

إن الأمن القومي الجزائري بصفة عامة متعدد الأبعاد ولا ينحصر في البعد العسكري فقط وهو ما انعكس بدوره على طبيعة العقيدة الأمنية التي اتسمت بالتنوع أمام تنوع الشواغل الأمنية منذ الاستقلال إلى اليوم. هذا الواقع المتعدد في فواعله والمتنوع في طبيعته يدفع بالجزائر نحو اعتماد مفهوم أمن أكثر شمولية واتساع كونه الكفيل بالتعامل مع الأخطار الجديدة بأكثر سرعة من منظور سرعة الانتشار والتحكم باعتبار الفعل الأمني يتعلق أساساً بطبيعة التهديد، بحيث تضطر الدولة أحياناً لعمليات الردع من أجل تمرير رسالة مفادها عدم التساهل مع أي تهديد. (سعداوي 2014، ص.49).

4. الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في درء التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المغاربية:

قبل التطرق إلى استراتيجية الجزائر الأمنية يجب التطرق أولاً إلى أهم التحديات التي تواجهه هذه الاستراتيجية في فضائها المغاربي فإن انتماء الجزائر الجغرافي مع تداخل اعتبارات أخرى تفسر الجذب الاستراتيجي للجزائر تجاه الدائرة المغاربية فهي تعتبر قلب التفاعلات في منطقة المغرب العربي، والكثير من الفواعل الدولية يتعاملون معها على ذلك الأساس. ويدخل البعد المغاربي في إطار السياسة الخارجية الجزائرية وفي إطار مقاربتها الأمنية والذي يحمل معه تحديات من شأنها عرقلة أمن وسلامة الفضاء المغاربي ككل، والتي تعمل الجزائر على تجسيده في المنطقة.

أ- أهم التحديات التي تواجه الاستراتيجية الأمنية الجزائرية:

ومن بين أهم تلك التحديات التي تواجه الجزائر واستراتيجيتها الأمنية في فضائها المغاربي ما يلي:

- **تحدي تحولات النظام الدولي:** وهنا يمكن القول إن الجزائر لها رؤية مبدئية للعلاقات الدولية تختلف درجة التعبير عنها على حسب تحولات النظام السياسي الدولي، فهذه التحولات لم تغير في أي وقت من الأوقات وفي أصعب الظروف التي مرت بها الجزائر في تسعينات **(90)** القرن العشرين **(20)** من طبيعة وجوهر تلك الرؤية المبدئية، أيضاً منطقة المغرب العربي أصبحت منطقة جذب استراتيجي وتصادم بين القوى الدولية والإقليمية وهذا يشكل تحدياً حقيقياً للدولة الجزائرية.

- **تحدي التفاعلات البينية بين الأنظمة السياسية المغاربية:** وتعتبر الجزائر والمغرب ومع مقومات هائلة بالنسبة للجزائر والنسبية بالنسبة للمغرب من الأنظمة التي تتطلع لدور إقليمي مغاربي كدولة مركز، في حين أن بقية الدول المغاربية غير معنية بهذه التطلعات، فتونس مثلاً لديها سياسة براغماتية وتركز على التنمية وقضاياها الداخلية وليبيا بعد رحيل القذافي أصبحت تعاني من انهيار الدولة والتدخلات الإقليمية والدولية وموريتانيا بلد معزول وتحدياته الأساسية تنموية واقتصادية. كل هذا قد يخلق بدوره توترات مزمنة على مستوى الإقليم والتأثير على التفاعلات الإقليمية.

- **تحدي الأزمات الإقليمية:** إن اشتعال أزمات بنيوية معقدة في كثير من الدول العربية على غرار ليبيا وسوريا واليمن أثر على منطقة المغرب العربي بحكم ترابط التأثيرات السياسية والجيواستراتيجية على المنطقة حيث أن **(بشير بودلال 2020، ص ص.157-160)** دول مغاربية كالمغرب رهن سياساته بالمحور الخليجي، وكذلك موريتانيا أصبحت تتبنى مواقف شديدة الارتباط بأجندات خليجية أساساً دون التغاضي عن أن هذه المواقف يمكن وصفها بالانتهازية نظير مساعدات مالية وليست نتيجة لاقتناع صانع القرار في كل من

المغرب وموريتانيا بالسياسات الخليجية ومدى وملاءمتها للمصالح المغربية والموريتانية وخطورتها الأكيدة على الاستقرار في البلدين وفي المنطقة المغاربية ككل.

أما فيما يخص **الاستراتيجية الأمنية الجزائرية** في المغرب العربي فترى الجزائر أن الأمن المغاربي هو مسؤولية دول المنطقة وهي ترفض قيام الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها لذلك سعت جاهدة لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي تحت أي مبررات بما فيها مبرر مكافحة الإرهاب، هذا الأخير الذي وضع في إطار المقاربة الجزائرية كأولوية أمنية يجب درء تبعاته. (بودلال 2020، ص ص.157-160).

هذا وترتكز الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مجموعة من المبادئ الثابتة التي تتمسك بها الجزائر في إطار القضاء على ظاهرة أخذة في الانتشار خاصة بعد الاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية بعد أحداث **2011**، والتي فتحت المجال أمام ظهور تنظيمات إرهابية متطرفة أهمها تنظيم داعش.

ب- أهم المبادئ التي تركز عليها الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

وترتكز الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على مجموعة من المبادئ كما يلي:

- **تجريم دفع الفدية:** ترفض الجزائر وتجرم دفع الفدية لأنها ترى في ذلك مصدر تمويل مهم لهذه الجماعات للقيام بمختلف العمليات الإرهابية في منطقة المغرب العربي باستعمال أسلحة متطورة تم اقتنائها بأموال الفدية وقد جسدت رفضها هذا من خلال تقديم مشروع لائحة منذ عام **2007** إلى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وقد حظيت اللائحة بتأييد دولي وأممي وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم **1904** في **17** ديسمبر **2009** والذي يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية وهذه اللائحة مكملة للائحتين الأمميتين، لائحة **1267** الخاصة بمكافحة تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، واللائحة رقم **1373** التي تخص تمويل الإرهاب ومكافحته.

ولا يمكن إنكار أن المقترح الجزائري بتجريم دفع الفدية سابقة في تاريخ مكافحة الإرهاب وتثمين مبادرة الجزائر بشأن تجريم دفع الفدية وإيصال هذا النداء إلى المجتمع الدولي، وبالخصوص بعدما تم تبني مقترح الجزائر عالمياً بعد قبوله من طرف مجلس الأمن وعدد من الدول الكبرى. (دلول وبوساحية 2013، ص.26).

- **رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:**_رفضت الجزائر أي شكل من أشكال التفاوض مع الجماعات الإرهابية كما ورفضت تدخل بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الإرهابية، مثلما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية بمنطقة **تيقنتورين** في **عين أميناس** جنوب شرقي الجزائر بولاية **إليزي** التي نتج عنها احتجاز ما يقارب **700** عامل بالقاعدة منهم **132** رعية أجنبية وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول على:

-20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود

-تهيئة ممر آمن يوصل إلى الحدود المالية

-إطلاق سراح عناصر من الجماعة الإرهابية تم احتجازهم في وقت سابق.

لكن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلاً من التفاوض وبعيداً عن الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي.

- **التنسيق والتعاون الأمني:** تسعى الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية في منطقة المغرب العربي تقوم على العمل الأمني المشترك حيث سعت إلى تنظيم اجتماعات أمنية متعددة بين كل دول المنطقة لوضع استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب وتفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي في مجال حفظ السلم والأمن المغاربي، حيث ترى الجزائر أن التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي إطاراً هاماً لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل منسق وشامل وفعال دون تقديم أية تنازلات لتحقيق الأمن الإقليمي. (دالع 2018، ص ص.88-90).

ويكون ذلك وفق مقاربة متكاملة في إطار المستويات التالية:

- **المستوى الوطني:** العمل على تطوير القدرات العسكرية

- **المستوى الإقليمي:** العمل على ترقية التعاون الأمني بين دول المغرب العربي

-**المستوى الدولي:** حيث ترى الجزائر بأهمية التعاون الأمني خاصة في القطاع الاستخباراتي، لكن مع عدم السماح بأي تدخل في المنطقة تحت أي مسمى. (دالع 2018، ص ص.88-90).

وفي **تقرير مركز التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة** طرح بأن الجزائر تستخدم مجموعة من الاستراتيجيات لمكافحة الإرهاب تتمثل فيما يلي:

- تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية الأسرية للشباب المعرضين للخطر في البلاد

- اعتماد خطة تنموية وسياسية من خلال مصالحة وطنية شاملة

- عززت الحماية لمنشآت الطاقة ومراكز المراقبة العسكرية الجديدة، والعمل بالتعاون مع الحكومات المجاورة كتونس لتبسيط المعلومات المشاركة في عمليات التهريب الدولي والنشاط الإرهابي العابر للحدود

- تمت إضافة قوانين جديدة إلى قانون العقوبات الجزائري لتوسيع نطاق الإجراءات العقابية عن الجرائم المتعلقة بالتمويل أو الدعم أو العمل كمقاتلين أجانب، واستخدام التكنولوجيا لأغراض تجنيد الإرهابيين كما اتخذت الجزائر خطوات لقمع مزودي خدمة الانترنت الذين لا يمتثلون للالتزامات القانونية لتخزين المعلومات أو حجب الوصول إلى المواد الإجرامية.(Strachan 2018, p.4)

وقد عرف النشاط الدبلوماسي الأمني في الجزائر حركية ملحوظة بسبب التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية خاصة مع التحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم ذات بعد اقتصادي اجتماعي وانساني، وهو طبعاً ما يميز التهديدات في المنطقة المغاربية التي توسعت في شكل الاختطاف من أجل الفدية والهجرات السرية، انتشار السلاح... (بوساحية 2013، ص.26).

خاتمة:

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:

- أن التهديدات الأمنية انتقلت من تهديدات تماثلية إلى تهديدات لاتماثلية حيث يكون فيها الطرفين غير متكافئين ويرجح الباحثين والمنظرين ذلك إلى عدة عوامل من بينها عامل العولمة وما انتجته من تطور تكنولوجي معلوماتي ضخم أتاحت الفرصة لفواعل من دون الدولة أن يكون لها القدرة على التهديد وإحداث خلل أمني على مستوى الفرد/الدولة/ أو النظام الدولي.

- أن المنطقة المغاربية تعاني من تهديدات لاتماثلية تتميز بالتعقد والتشابك من بينها الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة، الهجرة الغير شرعية، هذا على مستوى الدولة، اما على مستوى الفرد فقد كان للفرد المغاربي نصيب من التهديدات التي مست أمنه وتمثلت في تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية.

- أن العقيدة الأمنية الجزائرية عقيدة مبنية على مبادئ ثابتة راسخة على المستوى الداخلي او الخارجي، وهو مكافحة التهديديات الأمنية ودرئ مخاطرها الأمنية، وتكييفها بتنوع الهواجس الأمنية الجديدة التي طرئت عليها وعلى فضائها المغاربي، وهذا ما جعلها تعتمد على مفهوم أمني أكثر شمولية بشمولية التهديدات.

- أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على مقاربة أمنية قائمة على العديد من الآليات والحوافز أبرزها مناداتها الدائمة بأن التهديدات الأمنية هي من شأن المنطقة وعدم اتاحت الفرصة أمام أي تدخل أجنبي خاصة تحت مبرر مكافحة التهديد الإرهابي، هذا الأخير الذي وضع في إطار المقاربة الأمنية الجزائرية كأولوية.

وكإجابة على الفرضية المطروحة فهي صحيحة بحكم أن الدول التي تعمل وفق استراتيجيات وآليات تراعى فيها وضعية القضية المراد معالجتها وتكون لها مرونة كافية وقدرة على التكيف، فبالضرورة تحقق نتائجها المراد التوصل لها وتصبح لها استراتيجية فعالة والتي يمكن اتباعها وتطويرها تجاه أي قضية من القضايا الأخرى.

قائمة المراجع:

1- أحمد فريجة ونبيلة فريجة. (2016). الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. دفاتر السياسة والقانون، 162-163.

2- الطاهر دلول والسايح بوساحية. (2013). السياسة الأمنية الجزائرية في ضوء تجريم دفع الفدية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 26.

3- بشير بودلال. (2020). البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية بين فرص تفعيل الاتحاد المغاربي والتحديات الاقليمية والدولية. المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 157-160.

4- بلال لعيساوي. (2016). التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا. مجلة البحوث السياسية والإدارية، .11

5- بهاء عدنان السعيري وعماد عبد خضير الزرفي. (2019). انتقال التهديدات من الواقع إلى العالم الافتراضي. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، 474-.475

6- سامي بخوش ووفاء بوراس. (2020). المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة. المجلة الجزائرية للأمن الانساني، 204-207.

7- سليم بوسكين. (2019). العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 1334-1335.

8- صالح زياني. (بلا تاريخ). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. مجلة الفكر، 292.

9- عادل جارش. (14 نوفمبر, 2020). مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية:

http://www.democraticac.de

10- عمر سعداوي. (2014). 2014. مجلة الرائد المغاربي للدراسات والبحوث، 49.

11- قادة بن عبد الله عائشة وسبتي فايزة. (2020). السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي. مجلة آفاق للعلوم، 10.

12- ليندة عكروم. (2011). تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط. 31-185. بسكرة: دار ابن بطوط للنشر والتوزيع.

13- محند برقوق. (01 ديسمبر 2020). الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية

http://www.politics-dz.com

14- مصطفى موسى محمد علي. (2020). أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء. دفاتر السياسة والقانون، 4.

15- نجية بلخير. (2017). الأمن الانساني: دراسة في تهديدات أمن الفرد المغاربي. مجلة أبحاث، 49-50.

16- نور الدين فلاك. (2019). دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 1091-1093.

17- وهيبة دالع. (2018). دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي2017-2011. مجلة الحقيقة، 88-90.

18- Brauch, H. G. (s.d.). Security Threats, Challenges, Vulnerabiltiy and Risks. *International Security, Peace, Development and Environment*, 8.

19- CCOE. (s.d.). *Human Security.* Civil-Military Cooperation Center of Excellence.

20- Gasper, O. A. (s.d.). *United Nations Development Programme Human Development.*

21- Jouini and others. (2014). Classification of Security Threats in International Systems. *Procedia Coputer Science*, 5.

22- pereira, C. c. (2019). International security and new theats: securitisation and desecuritisation of drug trafficking at the Brazilian Borders. 201.

23- Srikanth, D. (2014). Non-Tradictional Security Threats in the 21st century: A Review. *International Journal Development and Conflict*, 3-4.

24- Strachan, A. L. (s.d.). The Security Sector and Stability in Algeria. *Knowledge evidence and learning for development*, 4.

25- Thomashausen, S. (2005). Addressing the 21st Century Threats to International Peace and Security: The Reform of the UN from a European Perspective . 14.